انخفاض عدد الحفارات النشطة في أميركا لثالث أسبوع على التوالي

النفط يرتفع بعد تعافيه من هبوط بأكثر من 1 بالمئة

أغلقت أسعار النفط مرتفعة بعد أن هبطت بأكثر من واحد في المئة أثناء الجلسة عقب تعليقات من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بأنه لم يوافق على إلغاء رسوم جمركية على بضائع من الصين.

وأنهت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت جلسة التداول مرتفعة 22 سنتا لتبلغ عند التسوية 62.51 دولار للبرميل.

وزادت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 9 سنتات لتسجل عند التسوية 57.24 دولار للبرميل.

وينهي الخامان القياسيان الأسبوع على مكاسب مع صعود الخام الأمريكي 1.9 في المئة وبرنت 1.3 في المئة.

وتسببت الحرب التجارية المستمرة منذ 16 شهرا بين أكبر اقتصادين في العالم في تباطؤ النمو الاقتصادي حول العالم ودفعت محللين الى خفض توقعاتهم للطلب على النفط وهو ما يثير قلقا من تخمة في المعروض قد تنشأ في 2020 .

وفي وقت سابق هبطت أسعار النفط بعد أن أبلغ ترامب الصحفيين أنه لا يوافق على إلغاء رسوم جمركية على بضائع من الصين، لكن بكين تتطلع إليه لأن يفعل هذا.

وقال ستيفن إينس الخبير المعني بسوق آسيا والمحيط الهادي لدى أكسيتريدر "النفط في وضع التقاط الأنفاس مع ترقب المتعاملين المزيد من التفاصيل بشأن المحادثات التجارية".

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إن مخزونات النفط الخام الأمريكية ارتفعت بقوة الأسبوع الماضي في الوقت الذي خفضت فيه المصافي الإنتاج وتراجعت الصادرات، بينما واصلت المنتجات المكررة انخفاضا مستمرا منذ بضعة أسابيع.

خفضت شركات الطاقة الأمريكية عدد حفارات النفط العاملة لثالث أسبوع على التوالي مع قيام منتجين بخفض الإنفاق على عمليات الحفر الجديدة رغم أن معظمها ما زالت تواصل زيادة الانتاج.

وقالت شركة بيكر هيوز لخدمات الطاقة ، في تقريرها الأسبوعي الذي يحظى بمتابعة وثيقة، إن شركات الطاقة أوقفت تشغيل سبعة حفارات نفطية في الأسبوع المنتهي في الثامن من نوفمبر لينخفض إجمالي عدد الحفارات النشطة في أمريكا إلى 684 وهو الأدنى منذ أبريل 2017 .

وفي نفس الأسبوع قبل عام، كان هناك 886 حفارا قيد التشغيل.

وتراجع عدد الحفارات النفطية، وهو مؤشر أولي للإنتاج مستقبلا، على مدار 11 شهرا متتالية، وهي سلسلة انخفاضات قياسية، مع قيام شركات مستقلة للاستكشاف والإنتاج بخفض الإنفاق على عمليات الحفر الجديدة بينما يسعى المساهمون إلى تحسين العوائد في بيئة أسعار منخفضة.

لكن انتاج الخام واصل الارتفاع فيما يرجع جزئيا إلى زيادة انتاجية تلك الحفارات المتبقية إلى مستويات قياسية في معظم حقول النفط الصخري في الولايات المتحدة.

وتتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن انتاج النفط الأمريكي سيرتفع إلى 12.3 مليون برميل يوميا في 2019 من مستوى قياسي بلغ 11.0 مليون برميل يوميا في 2018 .

البدوي: السودان يحتاج إلى 5 مليارات دولار لدعم الميزانية

إبراهيم البدوي

قال إبراهيم البدوي، وزير المالية السوداني، إن بلاده بحاجة إلى 5 مليارات دولار لدعم الميزانية في 2020.

وأضاف البدوي أن الحكومة المؤقتة سترفع رواتب موظفي القطاع العام بعد إلغاء الدعم.

وأشار إلى أن وفداً من صندوق النقد سيزور الخرطوم في نوفمبر رغم التصنيف الأميركي بالإرهاب.

شولتس: ألمانيا ليست في ركود ولا تحتاج إجراءات تحفيزية

أولاف شولتس

قال وزير المالية الألماني أولاف شولتس، إن بلاده ليست قريبة من ركود حقيقي لكنها تمر بفترة من النمو البطيء، مضيفا أن تسوية التوترات التجارية العالمية ستساعد في تعزيز الاقتصاد.

وسئل شولتس عن دعوات من بعض الخبراء الاقتصاديين والساسة إلى أن تنفق ألمانيا لتنشيط اقتصاد متعثر فقال إنه مع وصول التوظيف إلى مستويات قياسية ومواجهة بعض القطاعات لقيود على الطاقة الانتاجية فانه لا حاجة إلى انفاق تحفيزي إضافي.

وقال الوزير الألماني في تعليقات نشرت «التوظيف عند أعلى مستوى على الإطلاق وهناك قطاعات كثيرة تبحث عن عمالة ماهرة... لدينا سياسة مالية توسعية جداً وأعلى مستوى على الإطلاق للاستثمارات العامة».

التضخم في السعودية الأدنى بين دول «العشرين»

انخفض التضخم السنوي في دول مجموعة العشرين إلى 3.1 في المائة في (سبتمبر) 2019، من 3.2 في المائة في (أغسطس) الماضي.

لكن التضخم في السعودية حافظ على نسبته المئوية الأدنى بين دول «العشرين»، وأيضا على بقائه في منطقة السلب منذ بداية 2019، أو للشهر التاسع على التوالي.

وواصلت السعودية انفرادها بين بلدان مجموعة العشرين بتسجيلها في (سبتمبر) 2019 تضخما سلبيا، وهو اتجاه لم يتوقف في المملكة منذ بداية العام الجاري، وتم تسجيله لأول مرة منذ عام 2017.

وحسب إحصائية لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي تلقت «الاقتصادية» نسخة منها، فإن معدل التضخم السنوي في السعودية بلغ – 0.7 في المائة في (سبتمبر) الماضي بعد أن كان – 1.1 في المائة في (أغسطس).

ومن بين اقتصادات مجموعة العشرين، انخفض التضخم السنوي في (سبتمبر) 2019، مقابل (أغسطس) قليلا، لكنه ظل مرتفعا جدا في الأرجنتين «53.5 في المائة من 54.5 في المائة».

وسُجلت أيضا انخفاضات في التضخم في ألمانيا «إلى 1.2 في المائة من 1.4 في المائة»، فرنسا «إلى 0.9 في المائة مقابل 1.0 في المائة»، إيطاليا «إلى 0.3 في المائة مقابل 0.4 في المائة»، اليابان «إلى 0.2 في المائة مقابل 0.3 في المائة»، وفي البرازيل «إلى 2.9 في المائة من 3.4 في المائة»، في روسيا «إلى 4.0 في المائة من 4.3 في المائة»، في جنوب إفريقيا «إلى 4.1 في المائة من 4.3 في المائة»، إندونيسيا «إلى 3.4 في المائة من 3.5 في المائة»، في تركيا «إلى 9.3 في المائة من 15.0 في المائة».

وبقي التضخم ثابتا في كندا «عند 1.9 في المائة»، وبريطانيا والولايات المتحدة «عند 1.7 في المائة على حد سواء».

من ناحية أخرى، تسارع التضخم السنوي في الهند «إلى 7.0 في المائة بعد 6.3 في المائة»، وأيضا في الصين «إلى 3.0 في المائة بعد 2.8 في المائة».

وتباطأ التضخم السنوي في منطقة منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي – تضم 36 دولة ضمنها 12 اقتصادا في مجموعة العشرين إلى 1.6 في المائة في (سبتمبر) 2019 من 1.9 في المائة في (أغسطس).

وواصلت أسعار الطاقة الانخفاض بنسبة – 2.6 في المائة بعد – 1.7 في المائة في (أغسطس)، بينما تباطأ تضخم أسعار المواد الغذائية إلى 1.5 في المائة من 1.9 في المائة في (أغسطس)، كما تباطأ التضخم السنوي باستثناء الأغذية والطاقة إلى 2.1 في المائة من 2.3 في المائة.

وفي منطقة اليورو التي تضم 19 اقتصادا بنحو 345 مليون نسمة، انخفض التضخم السنوي، مقيسا بمؤشر الأرقام القياسية الموحدة للأسعار الاستهلاكية في الاتحاد الأوروبي، إلى 0.8 في المائة في (سبتمبر) من 1.0 في المائة في (أغسطس). وباستثناء الأغذية والطاقة، ارتفع التضخم السنوي في منطقة اليورو بشكل طفيف إلى 1.0 في المائة من 0.9 في المائة في (أغسطس).

وتُظهر التقديرات السريعة لمركز الإحصاء الأوروبي أنه في (أكتوبر) سيتباطأ التضخم السنوي إلى 0.7 في المائة، بينما يرتفع تضخم المواد غير الغذائية والطاقة إلى 1.1 في المائة.

«موديز» تخفض تصنيف أكبر 3 بنوك في لبنان

خفضت وكالة موديز انفستورز سيرفيس التصنيف الائتماني لأكبر ثلاثة بنوك في لبنان من حيث الأصول إلى مستويات أعلى للمخاطر، وهو ما يعكس ضعف الجدارة الائتمانية للحكومة اللبنانية، بينما تتضرر البلاد من الاضطراب السياسي.

وتأتي تلك الخطوة بعدما خفضت موديز تصنيف لبنان الائتماني إلى Caa2 ، مشيرة إلى تنامي احتمالات إعادة جدولة ديون ستصنفها على أنها تخلف عن السداد.

وقالت موديز إنها خفضت تصنيف الودائع بالعملة المحلية لدى بنوك عودة وبلوم وبيبلوس إلى Caa2 ، من Caa1 . وخفضت أيضا تصنيف الودائع بالعملة الأجنبية إلى Caa3 ، من Caa1 ، مشيرة إلى محدودية الدعم السيادي لمثل تلك الودائع.

وبقيت تصنيفات البنوك قيد المراجعة لمزيد من الخفض.

وقالت موديز «ينعكس ضعف الجدارة الائتمانية للحكومة اللبنانية على الجدارة الائتمانية للبنوك الثلاثة، نظراً لانكشافها الكبير على الدين السيادي اللبناني، وهو المصدر الرئيسي للمخاطر التي تتهددها».

ويعكس أيضا محدودية تمويل منتظم وأوضاع السيولة في ضوء تنامي الضبابية السياسية وتدهور في البيئة التشغيلية للبنوك، حسبما قالت موديز.

وأدت أسابيع من الاحتجاجات إلى استقالة رئيس الوزراء اللبناني، سعد الحريري، وتعطل فرص الإصلاحات في ميزانية 2020، والمزيد من السحب من احتياطيات البلاد من النقد الأجنبي المستنزفة بالفعل.

وخفضت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية الأسبوع الماضي تصنيف بنكي عودة وبيبلوس إلى CCC– ، وهو رابع أدنى تصنيف ممكن.

«صندوق النقد» يوافق على صرف شريحة بقيمة 6 مليارات دولار لباكستان

قال صندوق النقد الدولي إنه سيفرج عن الشريحة الأولى من برنامج مساعدات مالية لباكستان بقيمة ستة مليارات دولار.

وكان صندوق النقد قد وافق في أبريل على حزمة انقاذ مالي لباكستان مع تدهور الآفاق الاقتصادية للبلد البالغ عدد سكانه 208 ملايين. وذلك هو برنامجه الثالث عشر للدعم المالي للبلد الواقع في جنوب آسيا منذ أواخر عقد الثمانينات.

وقال راميريز ريجو رئيس بعثة صندوق النقد إلى إسلام اباد في بيان بعد الانتهاء من المراجعة الأولى للبرنامج "إتمام المراجعة سيمكننا من صرف 328 مليون من حقوق السحب الخاصة (أو حوالي 450 مليون دولار) وسيساعد في الإفراج عن تمويل كبير من شركاء على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف".

وقال بيان صندوق النقد "سياسات الحكومة بدأت تؤتي ثمارها وهو ما يساعد في استعادة الاستقرار الاقتصادي. العجز في ميزان المعاملات الجارية والميزانية يضيق، والتضخم من المتوقع أن ينخفض، والنمو يبقى ايجابيا رغم انه بطيء".

ورفعت باكستان أسعار الفائدة على مدار العام المنقضي بهدف كبح التضخم الذي تراجع إلى 11.04 بالمئة في أكتوبر من 11.37 في سبتمبر.

وحصلت حكومة رئيس الوزراء عمران خان، الذي تولى السلطة في أغسطس من العام الماضي، على دعم مؤقت من حلفاء مثل الصين والسعودية في صورة قروض قصيرة الأجل تزيد قيمتها عن عشرة مليارات دولار لتعزيز احتياطيات البلاد من النقد الأجنبي وتخفيف الضغوط على الحساب الجاري للبلاد.

التوظيف يتراجع في بريطانيا بفعل استمرار غموض «بريكست»

واصل نشاط التوظيف في بريطانيا تراجعه في (أكتوبر) الماضي وسط حالة من الغموض على الصعيدين السياسي والاقتصادي في البلاد بشأن الخروج من الاتحاد الأوروبي «بريكست».

وبحسب «الألمانية»، أظهر تقرير التوظيف الصادر عن مؤسسة «إتش.آي ماركيت» للأبحاث الاقتصادية أمس أن التعيينات في الوظائف الدائمة استمرت في التراجع بوتيرة ثابتة خلال (أكتوبر) الماضي، حيث فضل أصحاب الأعمال الانتظار لحسم اتضاح الرؤية بشكل أكبر بشأن مستقبل عملية الانسحاب من الكتلة الأوروبية.

وتراجعت وتيرة نمو الوظائف المؤقتة في بريطانيا بنسبة هامشية، وأشارت البيانات إلى تراجع عدد المتقدمين لشغل الوظائف في ظل عزوف البريطانيين عن البحث عن وظائف جديدة.

في الوقت ذاته، استمر ارتفاع رواتب التعيينات الجديدة بوتيرة حادة، كما ارتفع متوسط الأجور للعمالة قصيرة المدى بشكل كبير.

وقال نيل كاربري، الرئيس التنفيذي لاتحاد التشغيل والتوظيف في بريطانيا، إن «أحد الجوانب المشرقة هي سوق العمل المؤقت الذي استمر في توفير فرص عمل مرنة للأشخاص والشركات، وهي مسألة مطلوبة في هذه الأوقات العصيبة».

من جهة أخرى، أظهر استطلاع للرأي أجرته شركة إبسوس موري أن نصف مواطني المملكة المتحدة يعتقدون أن بلادهم قد لا تكون موجودة بشكلها الحالي خلال عقد من الزمن.

البيت الأبيض متفائل بشان احتمالات اتفاق للتجارة مع بكين

26.42 مليار دولار فائض التجارة الصيني مع الولايات المتحدة في أكتوبر

ستيفاني جريشام

قال مسؤول بارز بالإدارة الأمريكية إن البيت الأبيض "متفائل جدا" بشأن احتمالات الوصول إلى ما يطلق عليه اتفاق "المرحلة واحد" للتجارة مع الصين قبل نهاية العام.

وأبلغ مارك شوت كبير العاملين بمكتب نائب الرئيس مايك بنس محطة تلفزيون سي.ان.بي.سي "نحن متفائلون جدا بأن الجولة واحد سيجرى اتمامها ونأمل بأن يتم توقيعها قبل نهاية هذا العام".

وأضاف أنه يعتقد ان اتفاق "المرحلة واحد" مع الصين من المرجح أن يتم الوصول اليه بحلول الخامس عشر من ديسمبر كانون الأول.

وبلغ الفائض التجاري للصين مع الولايات المتحدة 26.42 مليار دولار في (أكتوبر) ارتفاعا من 25.88 مليار دولار في (سبتمبر)، وفقا لبيانات الجمارك الصينية.

وبحسب «رويترز»، بلغ الفائض التجاري للصين في (أكتوبر) 42.81 مليار دولار، مقارنة بفائض قدره 39.65 مليار دولار في (سبتمبر)، في الوقت الذي توقع فيه محللون فائضا عند 40.83 مليار دولار.

وانكمشت صادرات وواردات الصين أقل من المتوقع في (أكتوبر)، ما يوفر بعض الارتياح للاقتصاد في الوقت، الذي تسعى فيه بكين إلى التوصل لاتفاق جزئي مع واشنطن.

لكن حتى إذا جرى توقيع اتفاق تجاري بين الولايات المتحدة والصين قريبا، يستبعد محللون أن يساعد ذلك على تعزيز الصادرات والتصنيع لبعض الوقت، وربما يعني ذلك أنه ما زالت هناك حاجة إلى مزيد من التحفيز من جانب بكين لتجنب تراجع أكثر حدة.

وأفادت متحدثة باسم البيت الأبيض أمس بأن رسوما جمركية قد تلغى في ظل اتفاق تجاري بين الولايات المتحدة والصين إذا تم التوصل إلى توافق، مشيرة إلى تفاؤل بشأن إبرام اتفاق نهائي لكن دون أن تذكر تفاصيل. وقالت ستيفاني جريشام، المتحدثة باسم البيت الأبيض: «نشعر بتفاؤل كبير بشأن اتفاق من نوع ما، وأتخيل أنه إذا تم التوصل إلى اتفاق فقد تلغى بعض الرسوم الجمركية»، مضيفة أنها لا تريد أن تستبق المفاوضات. وأظهرت بيانات الجمارك أن صادرات الصين انخفضت للشهر الثالث على التوالي، متراجعة 0.9 في المائة، مقارنة بمستواها قبل عام، بما يقل عن توقعات بانخفاض 3.9 في المائة في استطلاع سابق، ومقارنة بانكماش 3.2 في المائة في (سبتمبر).